علي بدران
مدير وخبير مصرفي

إن انعقاد مؤتمر باريس-٣ في موعده المحدد في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٧ وفي ظل قمة التأزم والخلاف السياسي الحاد والأزمة الحكومية الحالية التي تهدد مستقبل ومصير لبنان الاقتصادي والاجتماعي، لن تكون نتائجه أفضل من نتائج باريس-٢ الذي انعقد منذ أربع سنوات ولغاية الوقت الحاضر لم يظهر جدية في التعاطي مع الشأن الاقتصادي، فالعملية الإصلاحية لم تبدأ ومشكلة المديونية المتفاقمة لم تعالج بل إلى ازدياد مما رتّب ديوناً تجاوزت ٤٠ مليار دولار، والفساد لا يزال كمال هو وأصبح لبنان من الدول ذات المديونية الحادة «Severely Indebted».

الم تسقط إصلاحات مؤتمر باريس-٢ بسبب عدم التوصل إلى الإصلاحات المتفق عليها، وأدى إلى ارتفاع حجم الدين العام بدل التراجع رغم العشرة مليارات دولار التي توفرت منه، ومساهمة المصارف بنسبة ١٠ في المئة من ودائعها بسعر فائدة صفر في المئة وعمليات الـ «Swap» التي حصلت، وعدم تنفيذ البرامج الإصلاحية كخطة إصلاح الكهرباء، الضمان الاجتماعي، الاستشفاء، الصحة والخصخصة التي تشكل العمود الفقري لأي مشروع إصلاحي حقيقي.

وفي ذات الوقت يعوّل الكثير في لبنان على مؤتمر باريس-٣ لانقاذ لبنان من الأوضاع الاقتصادية والمالية الصعبة، ويعتبرونه الفرصة الأخيرة للانقاذ عبر الدعم الدولي، وهناك إصرار على انعقاد مؤتمر باريس-٣ في موعده المقرر في ظل الأوضاع السياسية الصعبة جداً لأنه المصدر الوحيد الذي يؤمن إعادة النهوض الاقتصادي وبعدما بدأت فرنسا توجيه دعوات إلى الدول المانحة والمؤسسات والمنظمات الدولية المشاركة. هل بالإمكان تحييد هذا الشأن الاقتصادي والاجتماعي عن الخلافات والتجاذبات السياسية الحادة التي يعيشها لبنان حالياً؟

باريس- ٣ في ظل الخلاف السياسي

في هذه الظروف الصعبة من التوترات السياسية تستكمل الحكومة تحضيراتها للمؤتمر ولاسيّما على صعيد البرنامج الاقتصادي، في ظل شلل ورشة إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي والتردي السياسي الحاصل، وفي ظل تأخر إقرار موازنة ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، لقد أشرفت سنة ٢٠٠٦ على النهاية دون موازنات أقرت، بسبب الأزمات السياسية المتلاحقة لمناقشة مشروع الموازنة في مجلس النواب.

صحيح أن مؤتمر باريس-٣ يشكّل فرصة حقيقية للبنان للخروج من المشكلة المالية ويعطي ثقة إضافية، نظراً للالتزام الدولي والفرنسي بشكل خاص بمساعدة لبنان لتنفيذ برنامج الإصلاحات التي يحتاج إليه لمعالجة اختلالاته المالية والخروج من مشكلاته البنيوية.

إلتزام الدول المانحة مساعدة لبنان واضح، توقعات مؤتمر باريس-٣ أن يؤدي إلى ٨ مليارات دولار معظمها على شكل هبات منح وقروض ميّسرة طويلة الأجل بما يوازي ٤٠ في المئة من الناتج القومي الإجمالي.

إضافة إلى حوالي ٩٠٠ مليون دولار تعهّد مؤتمر استوكهولم بتقديمه إلى لبنان. مما يعني أن المبلغ الإجمالي يكون كفيلاً تعويض أضرار حرب تموز ٢٠٠٦ والمقدّرة بحدود ٦ مليارات دولار، من شأنه أن يشكّل عنصراً مؤثراً على دينامية الدين العام ليساهم في الحد من نموه وتقليص كلفة الفوائد التي باتت مرهقة على كلفة خدمة الدين بما يوازي ٤٧ في المئة من نفقات الموازنة تقريباً. إضافة إلى برنامج الإصلاحات الاقتصادية الذي يرمي إلى إجراء إصلاحات في الهيكلية المالية، مدعوماً ببرنامج خصخصة شامل لقطاع الاتصالات والمرافق العامة، الذي من شأنه أن يضمن حصول المالية العامة على تمويل سليم وإنقاذ الاقتصاد من أوضاعه الحالية وتعزيز النمو.

أن أهمية مؤتمر باريس -٣ ليس بانعقاده بل في نتائجه، صحيح أن المؤتمر سيقدم الهبات بأغلبيته للاقتصاد اللبناني، لأن فرص الاقتراض وزيادة الديون على الدولة تكاد تكون معدومة مع العجز المالي المتزايد والدين العام الذي أصبح يوازي ضعفي الإنتاج الإجمالي.

كيف نستطيع الحصول على تلك الهبات والمنح في ظل الخلافات السياسية وتباعد المواقف؟ أين التوافق السياسي المطلوب لنجاح مؤتمر دولي داعم بهذا الحجم الكبير؟ أين الورقة الإصلاحية التي تم التوافق عليها داخلياً من قبل جميع الأفرقاء والتي تتضمن الإصلاح الجذري في عمل المؤسسات، والإدارة المختصة للدين العام والإصلاح الإداري والخصخصة، أين خطط القضاء على الفساد؟

هل الورقة الإصلاحية الحاضرة كافية لنجاح مؤتمر باريس-٣ وهل التحضير لها في ظل الظروف الحالية كافية؟

إن أحد أهم الشروط الأساسية لنجاح مؤتمر باريس-٣ أن يكون ثمة ورقة إصلاحية لبنانية يتم التوافق عليها داخلياً من قبل الجميع، تحتوي على خطة إصلاحية شاملة اقتصادية، اجتماعية وموضوعية. فالورقة الإصلاحية التي كانت معدّة لمؤتمر بيروت-١ أصبحت غير ملائمة للأوضاع الحالية بعد العدوان الإسرائيلي في تموز ٢٠٠٦. لاسيّما على صعيد الإصلاحات الضريبية كرفع الضريبة على القيمة المضافة، ورفع الضريبة على فوائد الودائع المصرفية من ٥ إلى ٧ أو ٨ في المئة والتي

تؤثر سلباً على القدرة التنافسية لسوق بيروت، خصوصاً ودائع غير المقيمين، وكلما ازدادت هذه الضريبة تقلصت المقدرة التنافسية لاجتذاب الأموال.

إن برنامج الحكومة الحالي المقدم إلى مؤتمر باريس-٣ ينبثق من البرنامج الخماسي الذي سبق ووضعته الحكومة قبل العدوان الإسرائيلي في شهر تموز ٢٠٠٦ مع بعض التعديلات.

لا يكفي العبء الضريبي لسد جزء من العجز، وفي ذلك ما يخالف مبدأ تحفيز النمو. فالضرائب الإضافية بشكل عام تعرقل النمو وسط ارتفاع تكلفة المعيشة الحالي في لبنان، فالمكلّف اللبناني لم يعد لديه قدرة على تحمل أي ضريبة جديدة. المطلوب إصلاح النظام الضريبي، ومع ازدياد ثمن الخدمات التي تدخل عناصر إنتاجها المحروقات والطاقة، والكهرباء خير دليل على ذلك بحيث ندفع فاتورة مؤسسة الكهرباء وندفع أخرى لأصحاب المولدات الكهربائية بسبب انقطاع الكهرباء وعدم إيجاد حل بالرغم من تخصيص مبالغ كبيرة إلى مؤسسة كهرباء لبنان خصّها مشروع موازنة ٢٠٠٦ لتفعيل الاقتصاد.

عجز الكهرباء يشكّل ما يقارب ٦ في المئة من الناتج، دون الوصول إلى إصلاح هذه المعضلة، كذلك فاتورة الهاتف الخليوي وهي أغلى فاتورة خليوي في العالم بمعدل ٣٥ د.أ شهرياً للخط الخليوي الثابت حتى وإن لم يستعمل.

نجاح مؤتمر باريس-٣ يتطلب التوافق السياسي في حده الأدنى على برنامج الحكومة الاصلاحي، خصوصاً فيما يتعلق بالشق الاجتماعي، وهذا البرنامج يجب أن يتم نقاشه في الداخل، وفي مجلس النواب لينال الدعم الكافي، لكن أين التوافق السياسي الحالي وكيف سيتم النقاش؟

يجب تجنب أخطاء باريس-٢ الذي انعقد قبل أعوام، فالدين العام إزداد وكذلك الفساد، والإصلاح الإداري لم يتحقق... حظوظ نجاح المؤتمر في هذه الظروف ضعيفة، المطلوب نجاح بالكامل لا حلول مجتزأة ولفترة محددة، الاقتصاد الوطني لم يعد يحتمل. لا بد من تأجيل المؤتمر إلى ظروف أفضل كي لا يكون مؤتمر باريس-٣ ضحية الأزمة السياسية القائمة.

لا بد من تحضير مشروع إصلاح جذري في عمل المؤسسات العامة، فهي في وضع تحتاج إلى إصلاح في العمق. لاسيما وأن العملية الإصلاحية لم تبدأ بعد، العناوين والخطوط العريضة لا تكفي. أن التطورات والخلافات السياسية المتسارعة، إنعكست على موقع لبنان في المحافل المالية العالمية والمؤشرات السيئة التالية تعطي توضيح لما آلت إليه الأوضاع:

- إجراء مؤسسات التصنيف مراجعات في غير موعدها التقييمي للتصنيف السيادي للبنان، مما يطول تلقائياً حركة إصدارات الحكومة في الأسواق الدولية. ومن مؤسسات التصنيف التي تغيرت نظرتها الائتمانية للإصدارات الحكومية، وكالة «موديز» بحيث تغيّر التصنيف من مستقر إلى «سلبي» وكذلك شركة «ميريل لينش» على نحو سلبي، وذلك في سياق توصياتها الخاصة بالسندات استناداً إلى تقويم خاص يعتمد على زيادة نسبة تثقيل موقع البلد في محفظتها الائتمانية الخاصة، أو خفضها وذلك بسبب الخلافات السياسية الحادة.

- صدور تقرير مع بداية الشهر الحالي اعتبر مصرف J.P.Morgan أن حرب تموز انتهت بأقل ضرر اقتصادي متوقع مباشر وغير مباشر. إلا أن الضرر السياسي قد يكون في مستويات أعظم، نظراً للرياح السياسية الشديدة التقلب التي تعصف بالمنطقة. فقد أشار التقرير إلى الاستحقاقات السياسية التي تواجه لبنان في سنة ٢٠٠٧ مما يشكّل عوامل ضغط متعددة، وأبرزها موضوع الحكومة الحالية والانتخابات الرئاسية المقبلة، والانتخابات النيابية المبكّرة المحتملة خلال السنة المقبلة أيضاً إضافة إلى موضوع المحكمة الدولية.

- تصنيف صندوق النقد الدولي أخيراً، الذي اعتبر لبنان ثاني دولة في العالم من حيث نسبة الدين مقارنة بالناتج، والمشكلة الكبيرة هي إعادة جدولة هذه الديون ولفترة طويلة.

- أمور مالية كثيرة حصلت في شكل غاية لمنطق الإدارة السليمة، بدء من معدلات الفائدة المرتفعة على سندات الخزينة، مروراً بالإهدار في المؤسسات العامة وإنفاق المال العام بلا ضوابط في أحيان كثيرة، ضمن مناخ إداري فاسد أوضحته مؤشرات الفساد كان موضوع تحقيقها الفساد المالي. فكانت مرتبة لبنان في الفساد ١٠١ بين ١٣٧ دولة أمكن التحقق من أدائها.

- الميزان التجاري العام سلبي، فالصادرات تتدنى والاستيراد يزداد حتى بلغ ٩ مليارات دولار سنوياً والصادرات ١,٢ مليار، وعدم وجود خطط فاعلة لتشجيع الصادرات وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

- خسارة النمو حوالي ١٣ نقطة مئوية على الأقل، بين تموز ٢٠٠٦ الذي كان مقدراً أن يبلغ ٨ في المئة خلال السنة الحالية وبين ٥ في المئة سلبية على الأقل المتوقع تسجيلها فعلياً نهاية السنة بسبب العدوان الإسرائيلي خلال تموز ٢٠٠٦، وربما تزيد بفعل الخلافات السياسية الحادة الحالية. وهذا يعني أحداث تعثر وتراجع جديد في الإنتاج، ودخل الفرد وفي النشاط الاقتصادي ونمو الدين العام وتوسع قاعدة الفقر.

- إرتفاع التخضم إلى نسب غير مسبوقة خلال السنوات الماضية، إذ ارتفعت هذه النسب من ٣ في المئة إلى ٧ في المئة بحسب تقديرات البنك المركزي، وأدى إلى ارتفاع في الأسعار بفعل تراجع حركة الإنتاج والنشاط الاقتصادي وارتفاع البطالة إلى ٢٥ في المئة، الأمر الذي يهدد بأزمة اجتماعية في ظل غياب أي معالجة للحد من أثارها. لهذه الأسباب نجد أن مؤتمر باريس-٣ بالرغم من أنه فرصة مهمة جداً لإنقاذ لبنان من الوضع الاقتصادي ولتقوية بنية الاستقرار عبر خفض الدين العام. لكن نجاحه يتطلب مناخ سياسي مؤات والتحضير الكافي الذي يتطلب جهداً كبيراً، لا بد من التأجيل إلى ظروف أفضل. ومن الصعب تجاهل الأزمة السياسية الحادة الحالية وتأثيرها على المجريات الاقتصادية والمالية في البلد.

لكن إلى متى تستطيع الدول المانحة أن تبقى لنا سنداً؟ وتساعد في القروض والهبات وتقديم المساعدة. لقد آن الأوان أن يعي الجميع مخاطر الانقسام السياسي الحاد في ظل مؤشرات اقتصادية بأغلبها سيئة.

آن الأوان لعقد مؤتمر بيروت-١ للتوافق، ركائزه الحوار والتقارب السياسي لانقاذ شعب يرقد تحت وطأة الأزمات المتلاحقة التي تهدد نعمة عيشه ومصيره، عندها يتم الذهاب جميعاً إلى مؤتمر باريس-٣ الذي سينجح حتماً ليبدأ النهوض الاقتصادي الذي يتطلب الكثير من الجهد، وخلاف ذلك الأيام القادمة ستكون سوداوية وصعبة جداً على لبنان بأكمله، تحمل في طياتها أخطاراً كبيرة جداً بسبب الأجواء والانقسامات السياسية، لقد أصبحنا على شفير الهاوية، وأن سقط لبنان لن ينفع عندها أي مؤتمر للدول المانحة.